



لجنة دعم الصحفيين  
Journalist Support Committee

الرقابة العسكرية الإسرائيلية  
(قمع مقنن للحريات الإعلامية)

## المقدمة

الإعلام هو أحد مصادر المعلومات ومن خلاله تُمرر الرسائل وكذلك تشن الحرب النفسية، فالإعلام عند الكيان الإسرائيلي يُستخدم للتضليل وطمس الحقيقة بما يختص بأمنه، الذي يحاول حجب كل ما يريد إخفاؤه. إنّ إسرائيل تمارس أقصى أنواع الرقابة وتفرض قوانين تقيد الحرية والإعلام والنشاط السياسي من جهة، ومن جهة ثانية فهي دولة تدّعي الديمقراطية وتزعم أنها رائدة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان. في طيات الرقيب العسكري هناك الكثير من الانتهاكات التي تتم في إسرائيل وهذه الانتهاكات تحدّ من الحرية الإعلامية وتقوض الحقيقة. وبناءً على ما تقدم أعدت في لجنة دعم الصحفيين في جنيف (JSC) دراسة لتسليط الضوء على ممارسات عمل الرقيب العسكري وأهدافه وصلاحياته والاجراءات المتخذة بالإضافة إلى القوانين المعمولة في هذا الإطار.

# الفهرست

## الصفحة

02	..... مقدمة
04	1-تعريف الرقابة العسكرية الإسرائيلية: .....
05	2-المواد القانونية الناظمة لعمل الرقابة واتفاقية "الهاغاناه": .....
07	-اتفاقية منظمة "الهاغاناه" وصحافة الاستيطان اليهودي في فلسطين:.....
09	3-آليات عمل الرقابة:.....
10	4-الرقابة العسكرية على أرشيف الدولة:.....
12	5-الرقابة العسكرية على الكتب: .....
12	6-رقابة عسكرية حتى على الفن و"المسرح"!.....
13	7-الرقابة الذاتية للجنة المحررين.....
14	8-الحرية الإعلامية في إسرائيل ولجنة سريد:.....
14	-لجنة سريد البرلمانية للرقابة العسكرية:.....
15	9-الإجراءات الرقابية التي يمارسها الرقيب بحق الصحفيين:.....
16	10- ما هو دور الإعلام الجديد في المجتمع الإسرائيلي؟.....
17	11- نماذج من الممارسات الرقابية:.....
19	-الخاتمة:.....
21	-المصادر:.....

# 1) تعريف الرقابة العسكرية الإسرائيلية

الرقابة العسكرية الإسرائيلية هي وحدة عسكرية تابعة لشعبة الاستخبارات العسكرية (أمان)، يقودها ضابط رفيع يسمى الرقيب العسكري. تعمل الرقابة العسكرية على محاصرة الإعلام الإسرائيلي والتحكم به وفقاً لتوجيهات الرقيب العسكري. الهدف من مراقبة نشر المواد الإعلامية هو الحفاظ على ما تسميه الرقابة المصالح العليا للبلاد وضبط الوضعين الأمني والعسكري في إسرائيل والحفاظ على معنويات الجبهة الداخلية وعدم التسبب بضرر نفسي أو عسكري أو قانوني للدولة أو المواطنين. تُعتبر الرقابة العسكرية وسيلة لضبط العلاقة بين الإعلام والقضايا الأمنية والعسكرية، فإن المصلحة الأمنية هي معيار الرقابة العسكرية على الإعلام الإسرائيلي، فكثيراً مما تعدّه إسرائيل أسراراً يلتزم الإعلام بعدم نشره حتى لو أثرت ضجة إعلامية دولية عليه، مثل قضايا الخطف والقتل.

إن منشأ الرقابة العسكرية على الإعلام الإسرائيلي ينبع من القوانين الموروثة من سلطة الانتداب البريطاني لفلسطين، وتحديدًا أمر الصحافة لعام 1933، وأنظمة الدفاع لحالات الطوارئ وتعديلاته لعام 1945، وهي أنظمة قمعية متشددة. وقد هدفت إسرائيل منذ نشوء دولتها للبناء على هذه القوانين وعدم إلغائها وهي لا تزال سارية إلى اليوم، وتوسعت صلاحياتها وأضيف لها صلاحيات جديدة متنوعة.

تُعتبر إسرائيل من أكثر دول العالم ممارسةً للرقابة على إعلامها وتظهر هذه الرقابة بشكلٍ سافرٍ ومباشرٍ خلال جولات الحروب العسكرية التي تخوضها، وكذلك يمتد دور الرقابة إلى مواد الأرشيف القومي حيث تفرض القوانين أن

تتأكد الرقابة من عدم احتواء المواد الأرشيفية المسموح نشرها على أي معلومات أمنية وعسكرية.

## 2) المواد القانونية الناضجة لعمل الرقابة واتفاقية "الهاغاناه":

يستند الرقيب إلى مجموعة من النصوص المنظمة منها:

1. تمنح المادة رقم 86 من قانون الطوارئ، وزير الدفاع الحق في تعيين رقيب عسكري على الإعلام، وهذا الرقيب يمكن أن يكون مدنيًا أو عسكريًا ويتم تعيينه من قبل الوزير أو رئيس الأركان ويحمل اسم الرقيب العام العسكري أو قائد وحدة الرقابة العسكرية.

2. تنص المادة 94 بلزوم استصدار تصريح خاص من وزير الداخلية قبل إصدار أي مطبوعة (صحف، مجلات، كتب)، وذلك تحت طائلة المصادرة أو الإغلاق أو حتى عقوبات جزائية على أنواعها.

3. إشراف وزارة الداخلية على الإعلام وتمتعها بصلاحيات إغلاق الصحف في حال نشرت مواد تُخالف قوانين الرقابة وتمس بالجهاز الأمني، إذ توجب تقديم كل مادة مطبوعة ليتم الموافقة المسبقة عليها من الرقابة قبل نشرها.

4. تنص المادة 87 من أنظمة الدفاع لحالات الطوارئ (1945)، على أن للرقيب صلاحية في منع نشر أي مادة تضر بأمن إسرائيل أو السلامة العامة أو النظام العام.

5. وتنص المادة 88 على أنّ من حق الرقيب أن يُحظر بأمر، استيراد أو تصدير، للطباعة أو للنشر، أي منشورات من شأن استيرادها أو تصديرها، طبعتها أو نشرها، كان أو قد يكون فيه ضرر بأمن إسرائيل أو السلامة العامة أو النظام العام.

6. بحسب المادة رقم 97 من قانون الطوارئ، فإن الرقيب العسكري يستطيع أن يأمر كل ناشر بتقديم المواد له بشكل مسبق حتى لو لم تكن ذات طابع أمني وحتى لو كانت لا تشكل خطرًا على أمن الدولة أو السلم المجتمعي.

7. وفقًا للمادة 100 من قانون الدفاع وقت الطوارئ، فإن الرقيب العسكري له صلاحية إغلاق الصحيفة في حال نشر مادة كان قد امر بعدم نشرها، وفي هذا الحالة فإنه مخول بإغلاق الصحيفة للمدة التي يختارها، كما يمكنه مصادرة أدوات الطباعة الخاصة بالصحيفة وذلك بدون إجراءات قضائية وبدون الحاجة لتقديم أدلة تثبت مخالفة الصحيفة أو الصحفي.

مواد قانون الطوارئ تحدد مخالفتين في مجال الرقابة:

8. المخالفة الأولى: صحيفة أو صحفي لم يقدم للرقابة مواده بشكل مسبق ليتم فحصها قبل النشر، رغم طلب الرقيب العسكري تقديم هذه المواد للفحص مع علم الصحيفة بهذا الطلب.

9. المخالفة الثانية: نشر أي مادة تم رفض نشرها من قبل الرقيب العسكري. في كلتا الحالتين يمكن للرقيب العسكري تقديم شكوى للشرطة أو للمستشار القضائي للحكومة، كما هو الحال في أي مخالفة جنائية، كما يمكن للنيابة العامة تقديم لائحة اتهام بناءً على ذلك، ويجوز للمحكمة أن تقضي على المدان بالسجن حتى خمس سنوات أو دفع غرامة مالية.

على سبيل المثال عام 1984 إثر عملية اختطاف الباص رقم 300 المتجه من "تل أبيب" إلى عسقلان من قبل 4 شبان من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الذين أجبروه على التوجه إلى غزة، أبلغ الرقيب العسكري كل وسائل الإعلام أن عليهم تقديم كل مادة تتعلق بعملية الاختطاف-حتى لو كانت عن مصادر أجنبية-

للرقابة قبل نشرها. إلا أن صحيفة "حدشوت" نشرت خبرًا دون عرضه على الرقابة قبل نشره، عندها استخدم الرقيب العسكري صلاحياته وأصدر قرارًا يقضي بوقف نشر الصحيفة المذكورة لعدة أيام وكان ذلك وفقًا للمادة رقم 100 من قانون الدفاع وقت الطوارئ، وجاء ذلك بسبب مخالفتها لهذا القانون.

## اتفاقية منظمة "الهاغاناه" وصحافة الاستيطان اليهودي في فلسطين:

إن القوانين البريطانية التي تبنتها القوانين الإسرائيلية تطبق عند الضرورة وفي حالات محدودة، لذلك فإن الأجهزة الأمنية تستعيز عنها باتفاقية منظمة "الهاغاناه" وصحافة الاستيطان اليهودي في فلسطين التي بلورت قبل قيام الدولة، وقد أعيد صياغتها عام 1949 بين الأركان العامة للجيش الإسرائيلي ولجنة محرري الصحف اليومية وعدّلت أيضًا عام 1966 وعام 1989 وهي تتضمن ثلاثة عشر بندًا، أهمها:

1. التعاون التام ما بين أجهزة الجيش والصحف لمنع تسرّب مواد أمنية من شأنها أن تضر بحماية الدولة.
2. عدم تطبيق الرقابة على القضايا السياسية، ويتم تحديد المواد التي تستدعي الرقابة المسبقة قبل النشر.
3. تشكيل لجنة تتكوّن من ممثل للجيش وممثل للصحافة وموظف رسمي تعينه الحكومة للإشراف على شؤون الرقابة كمرجع استئنافي لقرارات الرقيب العسكري.

4. تختص اللجنة باقتراح العقوبات وبالتحكيم الملزم في الخلافات بين الصحف والرقيب العسكري خلال 24 ساعة.

5. تشمل صلاحيات اللجنة كل الصحف والمطبوعات الإعلامية ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمراسلين الأجانب في إسرائيل.

والجدير ذكره هنا، أنّ هذا الاتفاق غير ملزم من الناحية القانونية بسبب وجود قانون واضح ينظم العلاقة بين الرقابة والصحف. فإنّ الصحافة الموقعة على هذا الاتفاق وحتى الرقيب العسكري يستطيع أن ينسحب منه في أي وقت، مما يعني العودة للقوانين التي بموجبها يستطيع الرقيب العسكري إيقاع العقوبات المشددة على من يتخرق أوامر النشر.



### 3) آليات عمل الرقابة:

تطرح الرقابة على الإعلام الإسرائيلي آلية عمل بنظام متشدد مماثل لرقابة الأنظمة الشمولية، حيث تحتم على الإعلامي الإسرائيلي أو الأجنبي بعرض أي مادة إعلامية تصنف أمنية أو ذات صلة بمعلومات عسكرية على الرقيب العسكري قبل نشرها تحت طائلة الملاحقة للنشر، وكل من يصله التبليغ يتحمل المسؤولية أمام الرقابة. تقوم مؤسسة الرقابة العسكرية التابعة لشعبة الاستخبارات العسكرية في الجيش الإسرائيلي بإبلاغ الصحف والناشرين والإذاعات ومحطات البث التلفزيونية بلائحة المواد التي عليهم تقديمها مسبقاً، قبل النشر. للرقيب العسكري، إذا رأى في المواد المطروحة أمامه من جانب الصحف أو القنوات أو غيرها الحق في أن يلغي هذه المواد كلياً أو جزئياً إذا رأى أنها تضر بأمن الدولة، كما تطال يد الرقيب العسكري أموراً أكثر تفصيلاً مثل الاطلاع على المواد المتعلقة بالأمن، والاطلاع على المواد المتعلقة بالرياضة ونشرة الأحوال الجوية وللرقيب وحده الحق في تحديد معايير المس بقدرة البلاد على الدفاع عن نفسها، أي أن القانون أتاح لمقص الرقيب هامشاً واسعاً.

إنّ المواد المطلوب عرضها على الرقابة تتأثر بالظروف والقضايا الأمنية والسياسية المختلفة، مع الأخذ بالاعتبار المصلحة الخاصة للقائمين على المؤسسة السياسية والعسكرية. في حين أنّ هذه المواد وصلت إلى 16 مادة قبل فترة الاستيطان اليهودي و68 مادة عام 1966 و10 مواد عام 1993.

أما المواد التي تصب في شأن "أمن الدولة" هي: الموضوع النووي الإسرائيلي، الصناعة والصفقات العسكرية، الوثائق والمباحثات السرية التي

تتعلق بالسياسة الخارجية للدولة، العمليات التي تقوم بها الأجهزة الأمنية على اختلافها، المواقع العسكرية ومعلومات ذات قيمة عسكرية، ما يمكنه أن يعرّض السلامة العامة للخطر، ومداولات وقرارات المجلس الأمني السياسي المصغر، وغيرها.

#### 4) الرقابة العسكرية على أرشيف الدولة:

شهدت إسرائيل عام 2018 نقاشًا واسعًا حول خطوة ربط أرشيف الدولة بالرقابة العسكرية وقد لاحظت اللجنة تقريرًا لصحيفة هآرتس كشف عن تخوف من وجود تحذيرات من ربط هيئة عسكرية بهيئة مختصة هي أرشيف الدولة، تخوف أمناء المحفوظات والأرشفة والمؤرخون في البلاد من قيام علاقة سرية خطيرة للأرشيف مع هيئة عسكرية، والتي بدورها عمدت إلى إخفاء المعلومات والوثائق عن الجمهور وبين أرشيف الدولة الذي من المفترض أن ينشر الوثائق والمستندات، وأعربوا في هذا الخصوص أنه لا يوجد في جميع الدول الغربية مثل هذا الإجراء.

بناءً على طلب "هآرتس"، أعلن مقر أرشيف الدولة، التابع لمكتب رئيس الحكومة، أن أرشيف الدولة مؤسسة تحترم القانون، وبالتالي فهي تعمل وفق ما تقتضيه أنظمة الدفاع عن الطوارئ، التي يعمل بموجبها الرقيب العسكري.

إن الحديث يدور عن تغييرات إستراتيجية في الطريقة التي يدير بها أرشيف الدولة نفسه، لأنه يخضع علنًا للرقابة، بل ويقر بأن قوانين الطوارئ تتزايد بالنسبة لقانون الأرشيف ولوائحها. وإن الرقابة العسكرية تخترق العديد من الأماكن والمجالات التي لا تملك أي صلاحية للتعامل معها، وهذه المواد

الأرشيفية يجب ألا تكون تحت سلطتها على الإطلاق.

بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا الإجراء معقد وعسير جدًا، إذ يحتوي أرشيف الدولة على آلاف الملفات، معظمها من وزارة الخارجية ومكتب رئيس الحكومة، والتي كانت مفتوحة أمام المحققين منذ عقود، ولكن لم يتم فحصها بعد من قبل الرقيب العسكري.

ويرجع هذا إلى أن الرقيب تم تأهيله بفحص المستندات المعدة للنشر، على سبيل المثال، على موقع الإنترنت الخاص بالأرشيف، والذي لم يكن موجودا في الوقت الذي تمت فيه الموافقة على المستندات لمراجعة الباحثين.

أما في السنوات الأخيرة، وجراء التحديث والإصلاح الرقمي في أرشيف الدولة، أصبح يتم تحميل كل وثيقة يتم إرسالها من قبل باحث للمراجعة تلقائيا إلى موقع الويب الخاص بالأرشيف، وبالتالي يتم إخضاعها للفحص من قبل الرقيب العسكري، الأمر الذي خلق حالة معقدة.

إن تحميل آلاف المستندات والوثائق على الإنترنت لا يتم أحيانا بسبب عدم فحصها من قبل الرقيب، بالإضافة إلى أنه إذا كانت هذه الوثائق متاحة للباحثين الذين أرادوا دراستها وفحصها، سيتم حجبها حتى وإن تمت الموافقة عليها بالسابق حتى تخضع ثانيةً لفحص من قبل الرقيب العسكري، وذلك وفقا للمبادئ التوجيهية الجديدة لأرشيف الدولة.

المسألة هنا حول قانونية العلاقة بين أرشيف الدولة والرقابة العسكرية، حيث لا يسمح للرقابة إلا لمنع نشر المعلومات التي يكون فيها خطر واضح وفوري على أمن الدولة.

أن الرقيب العسكري يقوم في بعض الحالات بفرض رقابة على الوثائق المتواجدة في أرشيف الدولة، وقام لأكثر من مرة بشطب وإخفاء أجزاء من وثائق ليس لها أي علاقة بأمن الدولة.

## 5) الرقابة العسكرية على الكتب:

تخوّل "أنظمة الطوارئ الانتدابية" مؤسسة الرقابة العسكرية، أيضاً، صلاحية مراقبة الكتب الصادرة في إسرائيل والمصادقة عليها، إلى جانب عملها في مجال مراقبة المواد الصحفية والإعلامية ذات العلاقة "بالأمن القومي" في وسائل الإعلام الإسرائيلية المختلفة، وفي هذا المجال، أفادت المعطيات بأنه من بين 83 كتاباً قُدمت إلى الرقابة العسكرية خلال عام 2018، قبل نشرها، تدخلت الرقابة في الجزء الأكبر منها (49 كتاباً) ولم تسمح سوى بنشر 39 كتاباً دون أي تدخل من طرفها (شطب أو تعديل). أما في 2017، فقد تدخلت الرقابة في 53 كتاباً من بين 84 قُدمت إليها قبل النشر وسمحت بنشر 31 كتاباً دون أي تدخل.

## 6) رقابة عسكرية حتى على الفن و "المسرح" !:

كما كشفت وقائع تاريخية مختلفة أنّ الرقابة العسكرية تمتد إلى المسرح لجهة الموافقة على النصوص المكتوبة أو الموافقة على عرضها أو ترخيص العرض، على سبيل المثال: المسرحية خلال الحرب على غزة عام 2014.

## 7) الرقابة الذاتية للجنة المحررين

هي رقابة من نوع آخر مصدره الصحافة الإسرائيلية نفسها وغير تابعة للقانون الإسرائيلي والاتفاقات بين المؤسسة العسكرية الإسرائيلية والصحافة. هذه الصحافة الإسرائيلية متمثلة بلجنة محررين تتكون من رؤساء تحرير الصحافة المكتوبة في الدولة، تتيح منع نشر معلومات ليس للرقابة العسكرية القدرة على منعها بحسب القانون والاتفاقات.

آلية العمل بالرقابة الذاتية تكون بتقديم إحدى الشخصيات الرفيعة المستوى (السياسية أو العسكرية) معلومات معينة للجنة محرري الصحف اليومية الذين بدورهم يتعهدون سلفاً في عدم نشر هذه المعلومات حتى وإن وصلتهم من مصدر آخر. وتنعقد جلسات دورية منظمة يقدم فيها المسؤولون السياسيون والعسكريون توصيفاً للجنة المحررين عن الأوضاع العامة والمسارات السياسية وحتى الأمنية، ويتم إدراج في هذه الجلسة ما يتحفظ به السياسيون أو العسكريون من إيصاله إلى الجمهور حتى لو أن الصحافة قادرة على الوصول إليه بأي وسيلة.

نشأت الرقابة الذاتية على الصحافة في إسرائيل في فترة الانتداب البريطاني على فلسطين، والذي سمي حينه "لجنة الرد"، إذ يحتم على الإعلام الإسرائيلي الامتناع عن نشر مواضيع تضر بالاستيطان اليهودي والعمل الصهيوني السري الذي كانت تقوم به منظمة "الهاغاناه"، وإن نتيجة المخالفة تقرر حسب اعتبارات المحررين القومية لعدم إمكانية المنظمة من فرض العقوبا. فبعد قيام الدولة العبرية عام 1948، استدعى أول رئيس حكومة إسرائيلي (دافيد بن غوريون) لجنة المحررين وكشف أمامهم معلومات سرية، وأخذ

منهم وعداً بعدم نشر هذه المعلومات، وقد تبني هذا الأسلوب، تقريباً، كل رؤساء الحكومات الإسرائيلية لاحقاً، الأمر الذي كرس هذا الأسلوب من الرقابة على شكل واسع، وما زال.

إن الرقابة الذاتية ناتجة عن رغبة المحررين في الحفاظ على المصالح الرسمية للدولة، لهذا تنخرط الصحافة في سياسات المؤسسة الحاكمة وتدافع عنها.

## 8) الحريات الإعلامية في إسرائيل ولجنة سريد:

تغطي الرقابة جميع وسائل الإعلام في إسرائيل بما فيها الصحف اليومية والمراسلين الإسرائيليين والأجانب، مما يطرح تساؤلاً عن وضع الحرية التي يتمتع بها الإعلام الإسرائيلي، حيث يرى بعض الخبراء أنّ هناك فوارق بين الحرية في الشؤون الداخلية والحرية في قضايا الأمن والحرب.

والأدلة الساطعة في هذا الموضوع "حرب لبنان الثانية في العام 2006 والحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في العام 2014، وفي السياق نفسه حتى في قضايا أمنية صغيرة قد تكون على مستوى عملية صغيرة لا تنشر تفاصيلها إلا بعد موافقة الرقيب العسكري الإسرائيلي".

## -لجنة سريد البرلمانية للرقابة العسكرية:

هي لجنة شكلها الكنيست الإسرائيلي، ترأسها عضو الكنيست السابق يوسي سريد وعرفت بـ "لجنة سريد"، قامت هذه اللجنة في العام 1990 بفحص عمل الرقابة على الصحافة ووسائل الإعلام الإسرائيلية وركزت هذه اللجنة على وجهات نظر وانتقادات بعض الصحفيين الإسرائيليين التي تستهدف طابع الرقابة العسكرية في إسرائيل، وقد أفادت اللجنة المذكورة بوجود تعديل آلية عمل الرقابة وليس تغيير قانون الرقابة في إسرائيل حتى لو كان هناك تفاهات بين وسائل الإعلام والرقابة.

أعربت وسائل الإعلام عن امتعاضها بشأن إحداث أي تعديل وفضل محرورو الصحف الكبرى في إسرائيل بإبقاء الوضع كما هو عليه لأنه أصبح لديهم أدوات تأثير على الرقابة في حالات معينة بسبب العلاقة التي تطورت وتبلورت عبر العقود والاتفاقيات. بالإضافة إلى ذلك، تخوف المحررون من أن يصبحوا رهائن لمشروع الرقابة المقترح من جانب أعضاء الكنيست. مما يعني أن الرقابة أصبحت تعمل من خلال المحررين والتأثير عليهم وترويضهم.

## 9) الإجراءات الرقابية التي يمارسها الرقيب بحق الصحفيين:

عمد الإعلاميون الإسرائيليون إلى استخدام أساليب التفاقية من خلال نشر معلومات لا يستحصلون على إذن بنشرها، ومن جملة التقنيات المعتمدة من جانب الإعلاميين للتملص: تسريب معلومات إلى الصحافة الأجنبية وإعادة نشرها لاحقاً استناداً إليها، أو سرد أخبار ومعلومات بأسلوب قصصي خرافي.

1. تقوم الرقابة بسحب البطاقة الخاصة بالصحفيين والمراسلين المسموح لهم تغطية الأنباء والأحداث العسكرية والأمنية، ويؤدي حرمان الصحفيين من هذه البطاقة إلى إعاقة عملية التجول أو التنقل أو التواصل مع أي مصدر أو مسؤول أو تصوير الوقائع، أي يجردوا من أدوات عملهم في حال لم يتقيدوا بالتعليمات والأوامر.

2. تشمل الرقابة العسكرية الاعلام المكتوب والمرئي والمسموع والمواقع الاخبارية على الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي والمنتديات، وفي حال مخالفة توقعات الرقيب العسكري يتدخل فوراً ويحذف المواد بعد نشرها حتى من دون علم إدارة المواقع، بالإضافة إلى أنه يجبر الصحفيين والمراسلين والمتحدثين على تغيير أخبارهم أو تعليقاتهم بعد لحظات من تصريحها على الهواء مباشرة.

لذلك فإن الإعلام الإسرائيلي لا يفصح نهائياً عن خسائره في أي شكل من الأشكال، ليقوم بعدها بفترة وجيزة تسويق بعض الروايات المدروسة والمصنعة لتبرير مصرع بعض جنوده ومستوطنيه كحوادث السير وتفجر أنابيب الغاز أو الانتحار.

## 10) ما هو دور الإعلام الجديد في المجتمع الإسرائيلي؟

ظهر دور الإعلام الجديد في شبكات التواصل الاجتماعي، وكان له دوراً فعالاً لدرجة أن مسؤولين إسرائيليين أقدموا على الانتحار بسبب الانتقادات التي وجهت لهم عبر شبكات التواصل الاجتماعي، وفق ما ذكرت وسائل إعلام إسرائيلية حينها.

وأكد بعض الخبراء أنّ للإعلام الحديث تأثيراً كبيراً على المجتمع الإسرائيلي كما هو حال كل المجتمعات في العصر الحديث، وهذا الدور يمكن استشفافه من نقطتين أساسيتين، هما: أن كل وسائل الإعلام الإسرائيلي دون استثناء لها صفحات خاصة بها على شبكات التواصل الاجتماعي، وتنشر معظم روابط أخبارها عبرها.

إنّ شبكات التواصل الاجتماعي باتت مرجعية لوسائل الإعلام الإسرائيلية في تسجيل مواقف للسياسيين الإسرائيليين التي باتت وسائل التواصل الاجتماعي وسيلتهم في نشر مواقفهم.. إضافة إلى تأسيس مكتب رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي لأكثر من صفحة على شبكات التواصل الاجتماعي ومنها صفحة باللغة العربية، ناهيك عن أن كبار الصحفيين في المجتمع الإسرائيلي لهم صفحاتهم الإعلامية أيضاً.



## 11 نماذج من الممارسات الرقابية:

ومن خلال تقرير صحفي أعدّ عام 2018 لأحدى الصحف تبين للجنة الارتفاع الحاد في حذف وشطب وحظر عدد من الأخبار الصحفية من قبل الرقابة العسكرية الإسرائيلية. وقد بلغ عدد هذه الأخبار المحظورة رقماً هو الأعلى خلال السنوات الأخيرة، باستثناء سنة 2014 التي شن خلالها الجيش الإسرائيلي عدوان "الجرف الصامد" على قطاع غزة، كما سُجل في العام 2017 أيضاً، ارتفاع حاد في عدد الأخبار الصحفية التي تدخلت الرقابة العسكرية فيها، سواء بالشطب الجزئي أو بإدخال تعديلات.

وكانت نسبة الشطب والتعديل في الأخبار التي قُدمت إلى الرقابة العسكرية خلال عام 2018 الأعلى منذ بدء رصد هذه المعطيات في 2011. هذا ما يؤكد المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) استناداً إلى معطيات موقع إعلامي إسرائيلي يدعى "محادثة محلية" الذي نشر تقريراً مع "الحركة لحرية المعلومات".

إن الرقابة العسكرية تدخلت عام 2004 بحجة "المسّ بأمن الدولة"، تنصّت الرقابة العسكرية على جميع المكالمات الدولية الصادرة، وعام 2012 تم تفعيل نظام لرصد معلومات بصرية ونصية على الانترنت والمدونات ومواقع التواصل، أما عام 2016 فتدخلت الرقابة في محتوى 2437 خبراً وحظرت 247 منها، وعام 2017 زادت وتيرة الحظر بمعدل خبر واحد كل 36 ساعة، تدخلت في محتوى 2358 خبراً وحظرت 271 منها.

خلال عام 2018، في 2712 خبراً صحافياً بصورة جزئية، بينما شطبت 363 خبراً آخر بصورة كلية ومنعت نشرها تماماً، أي بمعدل خبر واحد في اليوم. منذ بدء رصد المعطيات حول تدخل الرقابة العسكرية في الأخبار الصحفية المقدمة

إليها، في عام 2011، لم يُسجل هذا العدد من الأخبار التي استخدمت فيها الرقابة مقصّها، جزئياً (بالشطب الجزئي والتعديل) أو بالشطب الكلي سوى في عام 2014، إبان عدوان "الجرف الصامد" على قطاع غزة، إذ تدخلت الرقابة العسكرية حينها في 3122 خبراً بالشطب الجزئي والتعديل ومنعت نشر 597 خبراً، منعاً تاماً.

بالمقارنة مع سنة 2017، يتبين أن عدد الأخبار الصحافية التي تدخلت فيها الرقابة العسكرية جزئياً في 2018 كان أعلى مما في العام 2017 بـ625 خبراً، بينما شطبت كلياً في 2018 عدداً من الأخبار يزيد بـ92 عمّا شطبته كلياً في 2017. إن المجموع لعام 2018، قيام الرقابة العسكرية بحظر نشر 2661 خبراً، بصورة كلية. في المقابل، سجل عدد الأخبار الصحافية التي قدمتها وسائل الإعلام الإسرائيلية المختلفة إلى الرقابة العسكرية، مسبقاً قبل النشر، انخفاضاً حاداً ووصل إلى الرقم الأدنى خلال السنوات الماضية. إذ عمدت وسائل إعلامية مختلفة، خلال السنوات الأخيرة خصوصاً، إلى الإشارة إلى تدخل الرقابة العسكرية، من خلال استخدامها عبارات مثل "سُمح بالنشر" أو "سمحت الرقابة العسكرية بالنشر". والخلاصة من عام 2011 حتى 2018 حظرت الرقابة 2298 خبراً بشكل تام.

ونقلت اللجنة عن كاتب إسرائيلي أن "الرقابة العسكرية الإسرائيلية زادت من تدخلها في حجب الأخبار الصحافية للعام 2019، بما يزيد عن ألفي خبر، وهو الرقم الأقل خلال العقد المنصرم، لكن الأخبار السيئة ما زالت تتعلق بأن الرقابة العسكرية ما زالت جوهرية، والمعلومات الخاصة بعملها ما زالت مقلصة".

# الخاتمة:

إن إسرائيل التي تزعم أنها واحة ديمقراطية وتحترم التنوع والآراء المختلفة وحرية التعبير هي دولة من دول العالم الثالث الشمولية تستخدم قوانين قمعية صارمة وهي معنية فقط بنشر ما يتناسب مع سلطتها كأمر واقع وتسعى لإظهار صورة ناصعة بينما في الحقيقة إن صورتها سوداء قاتمة. وإن سياسة الرقابة العسكرية التي تفرضها إسرائيل على إعلامها تشير إلى خوفها الدائم والرعب المتغلغل في كيانها من أن تفقد زمام السلطة والقدرة على ممارسة الاحتلال والطغيان، لأن الإعلام بشكل عام هو مرآة أي دولة وأداة تلعب دورًا أساسيًا ومهمًا في السياسة.

يتحكم بجزء كبير من الإعلام الإسرائيلي عائلات ثرية وأصحاب أموال، فالملياردير اليهودي شلدون أدلسون هو صاحب صحيفة "إسرائيل هيوم"، وهي صحيفة مقربة من حزب الليكود بشكل عام ومن نتنياهو بشكل خاص، أما صحيفة "يديعوت أحرنوت" فهي مملوكة من عائلة موزس، امتلكها يهودا موزس وترأس تحريرها في بداياتها عزريئيل كرليباخ الذي ترك أثره على شكل الجريدة وتوجهها لفترة طويلة، كانت للجريدة ميول نحو حزب (مباي) في فترة ما، إلا أن أصحاب الجريدة اهتموا بتوجيهها إلى الجمهور العام، أما القنوات العاشرة والثانية، فهما محطات تلفاز فضائية. ازداد في العامين الأخيرين الاستثمار الأجنبي في وسائل الإعلام والاتصال الإسرائيلية.

إنّ موضوع الحريات الإعلامية في إسرائيل يحتاج إلى المزيد من المتابعة والمراجعة لبيان وسائل وأساليب تدخل الدولة في موضوع الحريات والتعبير عن الرأي.



# المصادر:

موقع القدس (2015) نقلاً عن عربي 21، بعنوان: مقص الرقيب العسكري أحد من لسان الصحافة الإسرائيلية

الرابط:

<https://qudsn.net/post/71439/%D9%85%D9%82%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%8A%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A-%D8%A3%D8%AD%D8%AF-%D9%85%D9%86-%D9%84%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9>

دبوق، ي (2007) جريدة الأخبار، بعنوان: أمن إسرائيل وإعلامها: جدلية الرقابة والحرية

الرابط: <https://al-akhbar.com/Palestine/195742>

موقع مدار، بعنوان: لجنة سرية للرقابة العسكرية

الرابط:

<https://www.madar-center.org/%D9%85%D9%88%D8%B3%D9%88%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D8%AA/30-%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D8%AF-%D9%84%D9%84%D8%B1%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9>

حامد، ع ، موقع العَسَّاس (2019) ، بعنوان: الرقابة العسكرية الإسرائيلية: مقص  
يزداد حدة

الرابط: <https://alassas.net/4540/>

أبو زهري، أ، (2019) المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الإقتصادية  
والسياسية، بعنوان: الرقابة العسكرية الإسرائيلية وصياغة الرأي العام

الرابط: <https://www.democraticac.de/?p=62090>

رجب، ج، (2019) موقع الجزيرة، بعنوان: ما مدى نجاح الرقابة العسكرية الإسرائيلية على  
وسائل الإعلام؟

الرابط: - [https://www.aljazeera.net/](https://www.aljazeera.net/blogs/2019/1/14/%D9%85%D8%A7-%D9%85%D8%AF%D9%89-%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9)

[blogs/2019/1/14/%D9%85%D8%A7-%D9%85%D8%AF%D9%89-%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9](https://www.aljazeera.net/blogs/2019/1/14/%D9%85%D8%A7-%D9%85%D8%AF%D9%89-%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9)

موقع عرب 48 (2018) ، بعنوان: تعيين مندوب عن الرقابة العسكرية في مكاتب  
أرشيف الدولة

الرابط: - [https://www.ar-](https://www.ar-ab48.com/%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/2018/12/25/%D8%AA%D8%B9%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%85%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A8-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%83%D8%A7%D8%AA%D8%A8-%D8%A3%D8%B1%D8%B4%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9)

[ab48.com/%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/2018/12/25/%D8%AA%D8%B9%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%85%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A8-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%83%D8%A7%D8%AA%D8%A8-%D8%A3%D8%B1%D8%B4%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9](https://www.ar-ab48.com/%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/2018/12/25/%D8%AA%D8%B9%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%85%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A8-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%83%D8%A7%D8%AA%D8%A8-%D8%A3%D8%B1%D8%B4%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9)

المصري، أ، موقع عرب 48 (2014)، بعنوان: "الفرينج" النصراوي يقاوم الرقيب  
!!العسكري ويفتح أكاديمية للضحك في عزّ الحرب

الرابط: [https://www.ar-](https://www.ar-ab48.com/%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D9%88%D9%81%D9%86%D9%88%D9%86/%D8%AD%D8%AF%D8%AB/2014/08/09/-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%86%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D9%88%D9%8A-%D9%8A%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%8A%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A-%D9%88%D9%8A%D9%81%D8%AA%D8%AA%D8%AD-%D8%A3%D9%83%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%B6%D8%AD%D9%83-%D9%81%D9%8A-%D8%B9%D8%!B2%D9%91-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8)

ab48.com/%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D9%88%D9%81%D9%86%D9%88%D9%86/%D8%AD%D8%AF%D8%AB/2014/08/09/-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%86%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D9%88%D9%8A-%D9%8A%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%8A%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A-%D9%88%D9%8A%D9%81%D8%AA%D8%AA%D8%AD-%D8%A3%D9%83%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%B6%D8%AD%D9%83-%D9%81%D9%8A-%D8%B9%D8%!B2%D9%91-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8

(موقع نبأ برس (2014)، بعنوان: تعرف على الرقابة العسكرية (الإسرائيلية

الرابط: <https://npaapress.com/ar/post/25923>

موقع القدس العربي (2019)، بعنوان: تحذف خبرا واحدا كل يوم.. تقرير يكشف حجم  
تغول الرقابة العسكرية على الإعلام الإسرائيلي

الرابط: [https://www.alquds.](https://www.alquds.co.uk/%D8%AA%D8%AD%D8%B0%D9%81-%D8%AE%D8%A8%D8%B1%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D8%AD%D8%AF%D8%A7-%D9%83%D9%84-%D9%8A%D9%88%D9%85-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D9%8A%D9%83%D8%B4%D9%81-%D8%A/D%D8%AC%D9%85-%D8%AA)

co.uk/%D8%AA%D8%AD%D8%B0%D9%81-%D8%AE%D8%A8%D8%B1%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D8%AD%D8%AF%D8%A7-%D9%83%D9%84-%D9%8A%D9%88%D9%85-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D9%8A%D9%83%D8%B4%D9%81-%D8%A/D%D8%AC%D9%85-%D8%AA

الرابط: <https://arabi21.com/story/1251912/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D8%A8%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D8%AA%D8%B2%D9%8A%D8%AF-%D9%85%D9%86-%D8%AD%D8%B8%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9>

كتاب: الرقابة العسكرية والأسرار الأمنية في العصر الرقمي  
إعداد: تهيليا شفارتس وجي لوريا  
إصدار: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية - القدس أغسطس 2017  
ترجمة: مركز الدراسات الإقليمية - غزة يونيو 2019

الرابط: <http://cors.ps/wp-content/uploads/2019/10/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B5%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A.pdf>





لجنة دعم الصحفيين  
Journalist Support Committee

الرقابة العسكرية الإسرائيلية  
(قمع مقنن للحريات الإعلامية)